A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/43/604
12 September 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والاربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة في ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ موجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لهنغاريا
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل لكم طيه نص رسالة صاحب السعادة السيد كارولي غروتش ، رئيس وزراء جمهورية هنغاريا الشعبية ، الى حلقة العمل الأوروبية المعنية بالاعلان العالمي لحقوق الانسان ، التي عقدت في ميلانو في الفترة من ٧ الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

وبناء على تعليمات من حكومتي أطلب بهذا منكم تعميم الرسالة المرفقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ١٢ من جدول الاعمال المؤقت للدورة الثالثة والاربعين .

(توقيع) فيرنش اتشرغاليوس
السفير

---

* A/43/150

Digitized by UNOG Library

مرفق

إنه لمما يسرني غاية السرور أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بتحياتي بالاضافة الى تحيات حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية والرأي العام في هنغاريا الى المشتركين في حلقة عمل ميلانو المعقودة احتفالا بالذكرى الأربعين للاعلان العالمي لحقوق الانسان . وأستطيع أن أؤكد لكم اهتمامنا الصادق بعملكم وتأييدنا له .

إن اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان منذ أربعة عقود مضت كان حدثا بارز الأهمية في التعبير عن المساعي الرامية الى ضمان حقوق الانسان والحريات الأساسية لكل الناس في العالم ، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة . ولقد شهدت الفترة المنصرمة منذ ذلك الحين ، لاسيما السنوات الأخيرة ، تعزيزا مفرحا للتعاون بين شعوب ودول العالم سعيا لتحقيق هذا الهدف النبيل . وينبغي أن نذكر في نفس الوقت بشيء من القلق أن العالم لا يزال شاهدا على تدابير ومحاولات متكررة لانتهاك حقوق الانسان في بلدان فرادى وفي العلاقات بين الدول على حد سواء .

ان جمهورية هنغاريا الشعبية تتفق تماما مع المبادئ ذات الطابع العالمي التي صيغت في الاعلان ، وهي تعمل على نحو مشترك مع الغالبية العظمى لمجموعة الأمم لضمان احترام تلك المبادئ وتطبيقها الكامل . وهي ترى ، وفقا لذلك ، أنه لا غنى عن تحقيق عالمية الاتفاقيات الدولية المبرمة بروح الاعلان ، وتدوين الحقوق التي لم تشملها الوثيقة ، مثل حقوق الشعوب في تقرير المصير ، وحفظ الثقافات الوطنية ، والحماية الفعالة للحقوق الفردية والجماعية للأقليات القومية .

وعملا بهذه الروح كانت هنغاريا من أولى الدول التي انضمت في عام ١٩٧٦ الى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقد أصبح هذان الصكان منذ ذلك الحين جزءا لا يتجزأ من نظامنا الدستوري والقانوني .

ومن سمات عصرنا المحددة تزايد إدراك الأمم والقوميات لهويتها في توازٍ مع التطور النشط لعمليات التكامل . وتتمثل المطالب الأولية في الحفاظ على التقاليد الثقافية والشعبية المختلفة ، وحماية تراثنا الثقافي والمادي المشترك وآثارنا التاريخية ، والتمتع الكامل بالحق في رعاية واستعمال اللغة الأم . وقد أصبح القضاء على التمييز بجميع أشكاله ، بما في ذلك التمييز ضد الأمم والقوميات ، شرطا أساسيا . وفضلا عن ذلك فإن من واجب كل دولة أن توسع وتُثري الاتصالات الانسانية وأن تزيل تدريجيا وظيفة الفصل التي تؤديها الحدود الوطنية .

Digitized by UNOG Library

ومن الشواغل الأساسية لفرادى الدول ، بل ومن واجباتها تجاه مواطنيهـــا ، أن تكفل ممارسة حقوق الانسان على الصعيدين الفردي والجماعي ، ولكن الإجراء العملي فـــي هذا الصدد له أثر بالغ على العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى ، وعلى الحالة فـــي منطقة معينة ، وعلى المناخ الدولي بأكمله بطريق غير مباشر . ولهذا فإننا نعتقد أن احترام وإعمال حقوق الانسان داخل الأطر الوطنية لا يمكن اعتبارها مسألة داخلية بحتـــة تخص بلدا ما وحده ، وإنما هما شرط أساسي لإقامة علاقة متجانسة وخالية من المتاعـــب بين الدول .

وتسعى جمهورية هنغاريا الشعبية باستمرار الى تلبية ما يوجد في هذا العصـــر من تطلعات دولية مع استجابتها في الوقت نفسه لاحتياجات التنمية الداخلية فيهـــا ، وضمان التجانس التام بين تشريعاتها الداخلية وممارستها القانونية وبين التزاماتهـا بموجب القانون الدولي .

وتبذل الحكومة الهنغارية جهودا لإدخال اصلاحات اجتماعية بعيدة المدى وأساسيـة تهدف الى تعزيز مؤسسات الديمقراطية والتمثيل الشعبي وإقامة محافل للتنظيم الذاتـــي للمواطنين . وهي تود أن تعطي دورا بنّاء للتعددية يستند الى تنوع المصالـــح الاجتماعية . ويشهد على التقدم المحرز في مجال إعمال حقوق الانسان إطلاق حرية السفـــر الى الخارج ، والتمتع غير المقيد بالحريات في مجال استبدال الخدمة العسكريـــة ، وكذلك التدابير التي اتخذت أو من المزمع اتخاذها لضمان تمتع القوميات الكامـــل بحقوقها .

وتود جمهورية هنغاريا الشعبية أن تعطي دورا مهما ، في تشريعاتها الداخليـــة وفي عملية التجديد التي تقوم بها ، للآليات الدولية المراقبة وإعمال حقوق الإنســـان والحريات الأساسية ، بما في ذلك الرقابة الفعّالة على الامتثال للالتزامات التعاهديـــة الدولية . وهي على استعداد لقبول اختصاص لجنة حقوق الانسان على النحو المنصوص عليـه في المادة ٤١ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وللانضمام الى البروتوكـــول الاختياري للعهد . وهي ترغب ، في مجال حقوق الانسان أيضا ، في الاشتراك كطرف متكافـــئ في الجهود الدولية المشتركة الرامية الى وضع القواعد ذات الصلة ومراقبة تنفيذها .

وإني أعبر عن رغبتي في أن يجري ممثلو السلطات ، والعلماء ، والممثلـــون الحكوميون ، والشخصيات العامة المشتركون في حلقة العمل تبادلا خلاّقا لـــلآراء وأن

Digitized by UNOG Library

يتعرفوا على نحو متبادل على الأفكار الجديدة ، وأن يحفزوا الحوار والتعاون ، وبذلك يسهمون اسهاما كبيرا في قضية حقوق الانسان وفي الاحتفال الجدير بذكرى الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

(توقيع) كارولي غروتش

رئيس

مجلس وزراء جمهورية هنغاريا الشعبية

- - - - -

Digitized by UNOG Library